والاشخاص هم : مهدي علي بسيسو ، صلاح محمد الريفي ، محمود هاشم شراب ، علي فارس بصلة، صبري محمد العبد البياري ومحمد رياض صافي (جريدة الانباء الاسرائيلية ١٩٧٤/٩/١١).

وفي اللد ايضا حكمت المحكمة العسكرية على حسن حسن علي بالسجن مدة خمس سنوات بتهمة الانتماء الى منظمة فتح . وحسن هذا يبلغ من العمر ١٩ سنة وهو من حيفا وكان قد عبر الى لبنان قبل اربع سنوات ثم عاد الى حيفا مع اربعة أشخاص آخرين ، واتهمته السلطات الاسرائيلية انه حضر للقيام بأعمال مسلحة في كرمئيل واحتجاز رهائن في احدى دور السينما بغية الافراج عن عدد من المعتقلين (الشعب ١٩٧٤/٩/١٢).

وفي نابلس قدم خمسة أشخاص للمحاكمة هم : صالح عبد الرحمن ، عبد العال محمود ، عادل سعيد ، نبيل هاشم عبدالله وغسان عبد الوهاب بتهمة القيام بعمليات عسكرية في منطقة نابلس (الفجر ١٩٧٤/٩/٢٠) .

ج ــ المذكرات والاحتجاجات

ذكرت جريدة الشعب ان إمهات وزوجات المعتقلين الاداريين حاولن الاعتصام في مقر الامم المتحدة على جبل المكبر قرب القدس ، الا ان الشرطة حالت دون ذلك بالقوة وطاردت المعتصمات . غير ان هؤلاء وجهن مذكرة الى مدير مكتب الامم المتحدة جاء فيها ، اننا نستنكر الاعتقالات الادارية التي شملت الموظفين والمثقفين والاطباء والنقابيين والعمال ورجال الدين . وأوردت المذكرة أسماء بعض المعتقلين وهم : سليمان النجاب ، خليل حجازي ، خلدون عبد الحق ، جمال فريتخ ، عباس عبد الحق ، حسين ابو غربية ، بشير البرغوثي ، يعقوب فراح ، فاروق السلفيتي ، جسني حداد ، عبد المجيد حمدان، عادل البرغوثي، غسان حرب، المطران كبوشي ، تيسير العاروري ، ابراهيم الجولاني وعبدالله البياع . وطالبت المذكرة بتقديم الموقوفين الى المحاكمة ومعرفة التهم الموجهة اليهم . وقد وجهت نسخ من المذكرة الى كل من هيئة الامم المتحدة والصليب الاحمر والصحف المحلية في الضفة الغربية . وقد وقعت المذكرة كل من : بهية ابو غربية ، وداد ابو غربية ، ليلى النجاب، عفاف حرب ، عطاف حمدان ، محفوظة رشماوي ، نجلاء حداد ، أمنه فراح ، نائلة المرياني ، سميرة حجازي ، حفيظة ابو غربية ، نعوم ابو غربية ، أمنه شقيرات ، نفوذ البياع وزينب الجيلاني .

وكانت مجموعة مكونة من ٥٠ شخصا قد قامت ، بدعوة من اللجنة « ضد الاعتقالات الادارية في المناطق المحتلة » بمحاولة لتسليم ممثل الامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان والمواطن ، كتاب تضامن مع عائلات واقارب المعتقلين الاداريين في المناطق المحتلة . ولدى وصول الجماعة هذه الى جبل المكبر حيث مقر الامم المتحدة ، حالت قوة من الشرطة بالقوة والتهديد بالاعتقال من وصولها . وكان الكتاب قد تضمن احتجاج موقعيه ضد الاعتقال الاداري لتسعين مواطنا من سكان القدس العربية والمناطق المحتلة . كما تضمن المطالبة بلجنة تحقيق دولية (الشعب ١٩٧٤/٩/٦) .

من ناحية اخرى ، وجهت زوجة المعتقل بشير البرغوثي كتابا مفتوحا لوزير الشرطة من على صفحات جريدة الشعب جاء فيه : « لقد اعتقل زوجي بشير البرغوثي ولم يمض على وجودنا وطفلينا في الضفة الغربية سوى أربعة أشهر . وكان ذلك بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣١ ، حيث اعتقل اثناء عودته الى البيت ومن وسط الشارع الرئيسي برام الله وفي وضح النهار . ولم أعرف مكان وجوده ولا التهمة التي وجهت اليه برغم الجهود التي بذلت بهذا الخصوص » . واضافت زوجة السيد البرغوثي في كتابها ، انها بعد الاتصالات العديدة ، حدد لها يوم ١٩٧٤/٨/١٨ لمقابلته. كما ان المحامية فيلسيا لانجر قد قابلته يوم ٨/١٢ واثناء مقابلة لانجر له وضح لها ان بشير « لم يبلغ بمدة توقيف او حكم أو اية تهمة تبرر اعتقاله ، وانما وجهت اليه أسئلة عادية حول رسالة يطالب فيها (بالتضامن مع الطبقة العاملة الاسرائيلية وذوي النوايا الطيبة والراغبين في سلام عادل) . فهل هذه جريمة يعتقل من أجلها بشير او أي انسان يرغب في العيش على ارضه في ظل سلام عادل » (الشعب ، ١٩٧٤/٩/١٥) .

عيسى الشعيبي